

الاقتصاد الليبي: نظرة على الواقع و استشراف للمستقبل

رائد عبد الرزاق القمودي

ملخص:

يهدف هذا التقرير إلى أن يكون الحلقة الأولى في سلسلة من التقارير الدورية الغرض منها هو رسم ملامح خارطة طريق للحكومة الحالية و وضع الأطر العامة للإدارة الاستراتيجية للتنمية في ليبيا. تقوم الجزئية الأولى من التقرير بتقديم قراءة للوضع الحالي للاقتصاد الليبي ، بينما تتناول الجزئية الثانية استقراءً للمستقبل المنظور في ضوء المحددات و الإمكانيات و الفرص المتاحة . بينما تقترح الجزئية الأخيرة من التقرير بعض السياسات و المعالجات الأنوية الممكن إدخالها حيز التنفيذ.

0. مقدمة:

تواجه الحكومة الحالية (الانتقالية) تحديات و استحقاقات عديدة لعل من أهمها هو تحدى تجسير هوة الثقة بين الدولة و المواطن والذي نجم عن التباين الشديد بين الآمال و التوقعات الكبيرة لدى للشعب و القدرة و الامكانيات المحدودة للحكومة ، ما يجعل من وجود خطة عمل تنفيذية محكمة ، يراعى فيها التعامل مع هذه التحديات حسب مقدار أهميتها و درجة إلحاحها ومدى تأثيرها وتأثرها بغيرها من العوامل و الاستحقاقات، هو الركيزة الأساسية و المنطلق الأساسي لعمل الحكومة. ومن أجل وضع خطة عمل ترتقى للمستوى المطلوب ، ينبغى أولاً فهم طبيعة هذه الاستحقاقات و المسؤوليات ومسبباتها، ولذلك الغرض يمكن تقسيمها إلى نوعين: استحقاقات موروثة عن فترة النظام السابق، واستحقاقات متراكمة أبان المرحلة الانتقالية. وهنا يمكن تلخيص النوع الأول من التحديات في تحدى التنمية الشاملة و تحدى تحسين المستوى العام للمعيشة. وبالنسبة للنوع الثانى من التحديات فهو مرتبط بشكل رئيسى و أساسى بتوفير الأمن و الاستقرار للمواطنين.

وهذه التحديات جميعها نتج عنها حالة أزمة فى جوهرها هى أزمة ثقة زاد من تفاقمها حالة عدم التيقن السائدة بين مكونات المجتمع نتيجة للظروف و التطور المضطرد للأحداث. ذلك يعنى أن معالجة فقدان الثقة و حالة عدم التيقن هو الشرط الضرورى و الكافى لأى حل مستدام وقابل للتحقيق للأزمة الحالية.

إذا السؤال هنا هو كيف يمكن الوصول الى حل مستدام للمعضلة؟

من المهم جدا أن تفى الدولة بالالتزامات الاعتيادية (المرتبات-الدعم السلعى- الخ) و كذلك الالتزامات الجديدة التى ترتبت عن حزمة القرارات التى صدرت من قبل المكتب التنفيذى والحكومة المؤقتة. ذلك من شأنه تعزيز ثقة المواطنين بالسلطة التنفيذية ، وبشكل خاص اعطاء اشارة للقطاع الأهلى بأن الأمور مآلها الى الاستقرار وذلك من شأنه تقليل درجة عدم التيقن التى أدت الى انخفاض معدل دوران عجلة الاقتصاد المحلى و ألقت بظلالها السلبية على الأنشطة التجارية و تولد عنها ضغوط تضخمية على اسعار سلة الاستهلاك المحلى والتى فى غالبيتها يتم استيرادها من الخارج.

هذا يقودنا الى سؤال آخر لا يقل أهمية عن سابقه: ما هو المطلوب من الدولة تحقيقه؟ وما هو السبيل أو الاجراءات العملية اللازم اتخاذها ؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب تحديد الموارد المتوفرة من جهة ، و من جهة أخرى ترتيب الاحتياجات حسب أولويتها ومن حيث مدى تأثيرها على مستوي الثقة و التيقن .

للقيام بذلك يجب بداية توصيف الوضع الحالى بشكل شامل و دقيق ومن ثم دراسة الخيارات والسبل المتاحة والمقارنة بينها و من ثم اختيار أفضلها من حيث النتائج المتوقع تحقيقها فى ضوء الأهداف المرجوة فى المستقبل المنظور ، ومن ثم اقتراح خطط وبرامج تنفيذية متكاملة لتحقيق هذه الأهداف.

1. الوضع الحالى للاقتصاد الليبي (Economic Review):

أ. لمحة عامة:

1. تبلغ مساحة ليبيا حوالى 1.75 مليون كيلومتر مربع ويقطن حوالى 85% من السكان فى المدن، ويقدر تعداد السكان بحوالى 6 مليون مواطن ويبلغ متوسط دخل الفرد حوالى 14000 دولار امريكى سنويا (16800 دينار لىبى).

2. يبلغ الاحتياطى المؤكد من الموارد الهيدروكربونية حوالى 53 مليار¹ برميل من النفط الخام قابلة للاستخراج ، تم استهلاك حوالى 60 % منها الى الان ، ويقدر اجمالى الاحتياطى المتبقى من النفط والغاز بما يعادل حوالى 25 مليار برميل من النفط الخام.

3. بافتراض أن حصة الدولة 70 % من النفط المستخرج و متوسط السعر 50 دولار للبرميل فان اجمالى الايرادات الهيدروكربونية المتوقعة (الدخل الكلى) يبلغ حوالى 875 مليار دولار.

4. يشكل القطاع النفطى حوالى 95% من قيمة الصادرات ، وحوالى 93% من ايرادات الميزانية العامة، وحوالى 72% من قيمة الناتج الاجمالى المحلى ، بينما يشكل قطاع الخدمات حوالى 20% والزراعة حوالى 4% من الناتج الاجمالى المحلى.

5. تصنيف ليبيا هو التاسع والخمسون من بين مائة واثنين وستين دولة وفق احصاءات البرنامج الامم المتحدة الانمائى (مؤشر التنمية البشرية).

6. تقدر القوة العاملة بحوالى 2 مليون ، موزعة كالتالى: 59% فى قطاع الخدمات، و23% فى قطاع الصناعة، و17% فى قطاع الزراعة ، وتقدر نسبة البطالة بحوالى 15-20% .

¹ يقدر الاحتياطى المؤكد من النفط الخام حوالى 43.7 مليار برميل، ويقدر الاحتياطى المؤكد من الغاز الطبيعى بحوالى 52.8 تريليون قدم مكعب وهو ما يعادل 9 مليار برميل من النفط الخام، أى أن الاحتياطيات الهيدروكربونية المؤكدة تبلغ حوالى 53 مليار برميل.

7. يبلغ الانفاق العام على التعليم حوالي 7% من الناتج الاجمالي المحلى وعلى الصحة حوالي 2%.

8. متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي 73 سنة ، ويتوفر 1.25 طبيب و حوالي 4 ممرض لكل 1000 من السكان.

9. تبلغ انتاجية العاملين حوالي 25000 دينار ليبي ما يعادل حوالي 20000 دولار أمريكي.

ب. الغايات العامة و المقاصد الاستراتيجية فى ظل المرحلة الحالية:

1. رفع متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة للوصول الى أكبر قدر من الرفاه ، من خلال تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى و رفع تنافسية الاقتصاد ، ورفع معدل الانتاجية ليصل الى مستوى موازى لمستوى دخل الفرد.

2. تحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل المتأتى من الموارد الطبيعية عن طريق كسر الاعتماد على النفط وادارة الثروة من المنبع لخلق الثروة.

3. بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتنمية ولتحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد استهلاكى معتمد على مورد النفط الى اقتصاد معرفى عالى الانتاجية.

4. تحقيق الاستدامة المالية: استدامة السياسة المالية عن طريق ايجاد مصادر مستدامة للايرادات العامة ، وحساب التكلفة الكلية (الانفاق الكلى) المثلى للتنمية ، و الانفاق الأمثل داخل القطاعات.

5. التنسيق والتكامل بين السياسات والقطاعات المختلفة داخل الدولة ، وذلك بغرض رفع انتاجية الاقتصاد الليبي والاستفادة المثلى من الميزات النسبية والتنافسية المتوفرة لديه .

6. خلق الوعى اللازم لبعث ثقافة الريادة والابداع داخل المجتمع و بناء قطاع خاص قوى قادر على المنافسة دوليا فى ظل بيئة اقتصادية مناسبة تتوفر فيها الشروط التالية: محفزة للنشاط الاقتصادى وجاذبة للاستثمار ، مانعة للاستغلال والاحتكار، تسمح بالتنوع ومشاركة الجميع وجعل دور الدولة ينحصر فى الاشراف فقط على الأنشطة الاقتصادية.

7.رفع كفاءة الاستثمارات العامة وتوجيه أكبر قدر ممكن منها للداخل ، مما من شأنه رفع الإيرادات العامة المتأتية من الاستثمار لتساهم فى تغطية الفارق بين الانفاق العام الكلى والإيرادات المتأتية من الضرائب .

ج. أهم التحديات

1. تحقيق الاستدامة المالية و إيجاد مصادر بديلة للدخل.
2. رفع مستوى الدخل والحد من التضخم و تخفيض مستوى القضاء على البطالة و الرفع من مستوى الإنتاجية.
3. رفع كفاءة النظام الصحى ورفع كفاءة النظام التعليمى ومعالجة مشكلة السكن و معالجة مشاكل البنية التحتية.

2. استقرار المستقبل القريب للاقتصاد الليبي (Economic Outlook)

أ. المحددات:

1. وفق الفرضيات السابقة لحساب اجمالي الايرادات الهيدروكربونية المتوقعة (الدخل الكلي) يبلغ حوالى 875 مليار دولار، فإن ذلك من شأنه توفير دخل سنوى قيمته 33.3 مليار دولار لمدة 26 سنة اذا ما كان معدل انتاج النفط 1.83 مليون برميل يوميا (المعدل الحالى) ، و اذا ما كان معدل الانتاج بواقع 2 مليون برميل يوميا فان الدخل السنوى سيكون 34.6 مليار دولار لمدة 24 سنة. وهذا يعنى أن:

- الانفاق العام لا يجب أن يتجاوز 42 مليار دينار ليبي سنويا ، وفق حسابات فرضية الدخل الدائم.

- يجب عدم تخطى معدل استخراج 2 مليون برميل يوميا وذلك لضمان العدالة فى توزيع دخل الموارد الهيدروكربونية بين الجيل الحالى والأجيال القادمة ، مع العلم بأن المساواة فى الدخل بين الأجيال هى الدافع وراء استخدام فرضية الدخل الدائم فى الأساس.

2. استنادا الى أدبيات دراسة الحد الأمثل للانفاق الحكومى (جانب المصروفات فى الميزانية العامة) ولتحقيق ميزانية متعادلة (أى ميزانية تتساوى الايرادات فيها مع المصروفات) ، يجب التالى:

- أن لا يتجاوز الانفاق العام نسبة 15% من قيمة الناتج الاجمالى المحلى.

- أن يكون الدخل المتأتى من الضرائب 15% من قيمة الدخل الاجمالى.

3. من النقطتين السابقتين فان الدخل الاجمالي (الناتج الاجمالي المحلى) المستهدف يجب أن يحقق المعادلة التالية: 42 مليار دينار ليبي = 15% من قيمة الناتج الاجمالي المحلى.

بحل هذه المعادلة نجد أن الناتج الاجمالي المستهدف فى 2035 هو 280 مليار دينار ليبي ، وذلك يتطلب معدل نمو 4.46% سنويا (يبلغ الناتج الاجمالي المحلى الحالى حوالى 90 مليار دينار ليبي).

4. الانفاق العام يجب ان يتساوى مع الايرادات العامة والتي بدورها يجب أن تكون مستدامة ، أى يجب أن تكون متأتية من عوائد الضرائب والجمارك، وعوائد الاستثمارات. ولتحقيق ذلك يجب التالى:

- أن ينمو الناتج الاجمالي غير النفطى الخاص (يبلغ 18.248 مليار دينار حاليا) ، وبالتالي الايرادات الضريبية (تقدر حاليا بحوالى 3.2 مليار دينار ليبي) بنسبة 10.4% سنويا ، لتصل ايرادات الضرائب الى 42 مليار ليبي والناتج الاجمالي المحلى غير النفطى الخاص الى 238 مليار دينار ليبي فى 2035.

- أن يتم ذلك بالتوازي مع تحقيق نمو فى عوائد الاستثمار العام، وهنا يفضل الاستثمار فى الداخل (بعكس توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وذلك لأن الاستثمارات فى الداخل تحقق عوائد مالية أكبر، وتساهم بشكل كبير فى خلق فرص عمل جديدة ، ولما لها من اثار ايجابية على بقية الأنشطة الاقتصادية.

- أن يتم توجيهه المجنب للاستثمار فى الداخل تدريجيا وذلك بغرض زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي ولضمان عدم حدوث مضاعفات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلى (تضخم).

ذلك سوف يساهم فى تحقيق الاستدامة المالية وكذلك سوف يساهم بشكل كبير فى تقليل نسبة البطالة.

5. فى حالة استثمار المجنب (حوالى 120 مليار دينار لىبى) بالشكل الأمثل، فانه من المتوقع تحقيق 20% عوائد مالية سنويا ، أى حوالى 24 مليار دينار لىبى سنويا .

6. هنا تجدر الإشارة بأن المخصصات المالية المتوافقة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد اللىبى التى رصدتها اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية ل خطة التنمية (2008-2012) قبل حدوث الأزمة المالية العالمية بلغت حوالى 240 مليار دينار لىبى ، وقد تم تقليصها الى 120 مليار دينار لىبى نتيجة للأزمة العالمية وانهايار أسعار النفط الخام.

7. الحسابات السابقة تمثل معدلات النمو الدنيا المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية قبل نضوب الموارد الهيدروكربونية (فى غضون 25 سنة) ، ويفضل أن يتم تحقيق معدلات نمو أكبر لتحقيق الاستدامة المالية فى مدة أقل ، على سبيل المثال:

لتحقيق الاستدامة المالية خلال 15 سنة يشترط أن ينمو القطاع غير النفطى الخاص وبالتالي العوائد الضريبية بنسبة 18.7% ، و أن ينمو الناتج الاجمالى المحلى بنسبة 7.8% .

8. اذا ما تم تحقيق الاستدامة المالية فى أفق 2025 فان الدخل المتوقع للفرد سيكون 35000 دينار سنويا فى حال استمرار نمو السكان بمعدل 1.8% ، واذا ما كان معدل نمو السكان 2.5 % فان دخل الفرد المتوقع سيكون حوالى 31000 دينار لىبى.

2. الأهداف:

1. مشاركة القطاع الخاص فى الأنشطة الاقتصادية بنسبة لا تقل عن 85% من قيمة الناتج الاجمالي المحلى.
2. نمو الناتج الاجمالي المحلى بنسبة لا تقل عن 4.46%.
3. أن لا يتجاوز الانفاق العام 35 مليار دولار أمريكى سنويا.
4. أن لا يتجاوز معدل انتاج النفط 2 مليون برميل يوميا.
5. وجود ضريبة دخل موحدة ، لا تقل عن 15% ولا تتجاوز 17% لكل الشرائح .
6. نمو الناتج الاجمالي المحلى غير النفطى الخاص ، وبالتالى الايرادات العامة المتأتية من الضرائب، بمعدل لا يقل عن 10.4% سنويا.
7. تحقيق عائد مالى للاستثمارات العامة لا يقل عن 20% .

3. الآليات و القنوات الممكنة لتحقيق الأهداف

1. تفعيل منظومة الادارة الكلية المتكاملة للبرنامج التنموى التى قام ببنائها المجلس الوطنى للتطوير الاقتصادى ، بالشكل الذى يضمن تحقيق خطة التنمية 2008-2012 ، و الخطط التى سوف تليها ، أكبر قدر ممكن من الأهداف التنموية ، بكفاءة وفعالية.
- 2.مراجعة وتطوير الاطار التشريعى والقضائى فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الاقتصادية و التجارية.

3. تطوير النظام المصرفي ليتلائم مع متطلبات نمو القطاع الخاص ، وليسمح بتوفير دور أكبر للدولة (دور تمويلي) في ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية و بالأخص تكوين رأس المال الثابت والصناعات الموجهة للتصدير.

4. تطوير و تفعيل النظام الضريبي بحيث تكون الضرائب محفزا للأشطة الاقتصادية في المقام الأول و وسيلة تحكم فعالة ضمن أدوات السياسة المالية.

5. تفعيل برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة ، واستحداث سبل فعالة لخلق المزيد من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

6. انشاء قاعدة قوية للبيانات والاحصاءات :

- تطوير النظم الاحصائية في ليبيا وتبنى المعايير و النظم الدولية فيما يتعلق بالاحصاءات و عملية جمع ونشر البيانات.

- انشاء قاعدة بيانات موحدة (دليل مؤشرات وطنية) ، وادخال عنصر التحسين المستمر على عملية انتاج الاحصاءات المختلفة.

7. رفع معدلات تكوين رأس المال البشرى والثابت والاستفادة من تجارب دول شرق اسيا في مجالات التعليم وبناء القدرات البشرية.